http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1548) السنة السادسة -الخميس (2) تموز 2009

ضيف الخميس

استلم الهيئة بعد القاضي موسى فرج ، وفتح باب ملفات الفساد على مصراعيه، انه رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي حاورته المدى في ضيف الخميس مؤكدا لها بان الهيئة تواجه العديد من المعوقات اهمها ضعف الكادر فيها وقلة خبرته ، فضلا عن ارتباط بعضه بجهات سياسية عملت على تعيينه ليكون عينا ويداً لها داخل الهيئة . وبشان الضغوط التي تتعرض لها الهيئة بين العكيلي بان من اهم الضغوطات هي محاولات السياسيين التدخل لمصلحة بعض المتهمين بقضايا فساد من اجل حمايتهم اما بالاستناد الى مصالح حزبية او طائفية او تجارية ، مضيفا ان هناك محاولات من البعض لتصفية خصوماتهم الشخصية عن طريق الهيئة ، موضحا بان الهيئة اكتشفت اكثر من ٣١٧ شهادة مزورة في الوثاق التي قدمها مرشحو مجالس المحافظات، وقد حركت بحقهم جميعا دعاوى جزائية وصدرت على معظمهم اوامر قبض.

التحقيق في تسعة آلاف تهمة

القاضي رحيم العكيلي للمدى: الهيئة تتعرض لضغوطات سياسية لمصلحة بعض المتهمين بقضايا الفساد

حاوره: يوسف المحمداوي

تصوير: سعد الله الخالدي

محافظ بشهادة مزورة

محاولات لمنعنا من اداء الواجب

×في البدء نتمنى ان تشرحوا لنا اهم معوقات عملكم لا سيما وان الهيئة مختصة الان بأهم قضية تشغل الشارع العراقي؟

-لدينا الكثير من المعوقات والتحديات بعضها خارجي يخص البيئة المحيطة بالهيئة والمؤثرة في اعمالها، اما ما تعلق بالمشكلات الداخلية فان اهمها ضعف الملاك البشري وقلة خبرته وعدم تخصص قسم كبير منه، وتسييس وارتباط بعضه الاخر بجهات سياسية عملت على تعيينه ليكون عينا ويدا لها داخل الهيئة، كما تعاني الهيئة من ضعف آليات واسس العمل بها وعدم تنظيم بعض مفاصل العمل بطرق فعالة وواضحة، واكبر مشكلاتها الداخلية ضعف قياداتها المباشرة وعدم خبرة بعضهم وعدم تخصص البعض الاخر، اما عن مشكلاتها الخارجية فانها كثيرة ومعقدة اهمها تسييس ملف الفساد ومحاولات كبح جماح الهيئة ومنعها من اداء واجبها، وضعف التعاون معها وقلة الداعمين لها، ومحاولات التدخل في اعمالها، ومحاولات التدخل في عمل القضاء المشرف عليها والضغط عليه بطرق مباشرة او غير مباشرة، والنقص الكبير في التشريعات المطلوبة لمكافحة الفساد كقانون حماية الشهود والمخبرين وقوانين حق الاطلاع على المعلومات والرقابة على تمويل الاحزاب السياسية وتمويل الحملات الانتخابية، وعدم وجود الارادة السياسية الحقيقية الفاعلة لمكافحة الفساد الا عند البعض بما لا يكفي لتحقيق دعم كامل لجهود الجهات العاملة في ميدان مكافحة الفساد.

عزوف المستثمر الاجنبي بسبب الفساد

×سيادة القاضي.. ملفات الفساد كثيرة، نتمنى ان تحدثنا عن ابرزها بالتفصيل؟

-نعم.. ان ملفات الفساد كثيرة، لكن السبب في كثرة الملفات ليس وجود فساد كثير فعليا، بل لوجود تهم كثيرة بالفساد، وهناك فرق كبير بين كثرة وجود الفساد، وبين كثرة الادعاءات بوجوده، لدينا الكثير من الادعاءات بوجود الفساد، الا ان معظمها اما كاذبة وملفقة او تشكل جزءاً من الحقيقة بما يوحي بوجود فساد دون ان يكون موجودا فعلا، ومع ذلك فاننا لا ننفي وجود الفساد، بل هو موجود كمشكلة كبيرة تحتاج الى جهود شخصية، فلم يقس احد الفساد على اسس علمية، ولم تبدأ الهيئة بقياس الفساد على اسس علمية الا في الشهر الرابع من هذا العام، حيث تم الاعتماد على خبرة المواطن الشخصية المباشرة في قياس حجم تعاطي الرشوة في اكثر دوائر الدولة اتهاما بتعاطي الرشوة وكانت النسبة (٣٥,٧٩٥٩) في نيسان/٢٠٠٩ وحينما قسناه وهو انجاز كبير نسعى الى تعميمه الى باقي دوائر القطاع العام، والحفاظ عليه وتطويره بما يؤمن الحد فعليا من هذه الظاهرة، ومن الممكن الاطلاع على النتائج التفصيلية للاستبيانات التي اجرتها الهيئة لتلك الظاهرة على موقعها الالكتروني، اما الحديث في تهم فساد محددة فأن ذلك غير ممكن لاننا نظن ان الاعلان عن فضائح الفساد من قبل هيئة النزاهة قد يكون مفيدا بقدر ما في مكافحة الفساد الا ان اضراره الجانبية على البلد وعلى الهيئة اعظم من الفائدة التي قد تجنيها الهيئة او البلد منه، للاسباب الاتية:

١-فضائح الفساد هي تشهير بالبلد قبل ان تكون تشهيراً بالفاسدين، فهي تضر بسمعة البلد بما يؤدي الى عزوف المستثمرين الاجانب وعزوف الشركات الكبرى عن المشاركة في عمليات البناء والاعمار، فلا يأتي المستثمر الاجنبي ولا الشركة الكبرى إلى بيئة فاسدة او يشتهر عنها الفساد، كما ان اشتهار بلد ما بالفساد يمنع المعونات الاجنبية عنه لان الدول لا تمنح اموالها لاجل سرقتها، في حين ان بلادنا اليوم بأمس الحاجة الى استقطاب المستثمرين الاجانب والشركات الكبرى والمعونات الاجنبية من اجل اعادة بناء بلدنا المدمر.

٢-ان الاعلان عن فضائح الفساد يؤدي -بشكل حتمي- الى تسييس الهيئة ويقحمها في المعركة السياسية، ويجعلها سلاحاً قاتلاً بيد السياسيين الممسكين بالسلطة لتصفية خصومهم وهذه هي اخطر النتائج الجانبية لتبني تداول تهم الفساد في الاعلام، وذلك هو ما حصل فعلا في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ فقد ضغط بعض السياسيين لتسقيط خصومهم بهذه الطريقة بواسطة الهيئة، وكنت شاهد عيان على ذلك.

٣-ان اعلان فضائح وتهم الفساد من قبل الهيئة اخلال وخرق كبير لحقوق الانسان، لان فضح انسان ما بتهمة فساد- لم يحكم بها القضاء بعد يعد انتهاكاً لحقوقه في حماية عرضه وشرفه وهما اهم حقوق الانسان حتى عند الفقهاء المسلمين، بل ان فضح تهم الفساد اعلاميا يعد خرقاً لحقوق زوجته واولاده واحفاده بل وعشيرته ايضا، لان ذلك يتسرب اليهم ويلحق العار بهم، بلا ذنب ولا جريرة.

٤-ان التشهير بالناس لمجرد تهم قيد التحقيق هو انتهاك لاهم قاعدة دستورية، ولا يخلو منها دستور في العالم، بضمنه دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، التي تقضي بأن المتهم بريء حتى تثبت ادانته بحكم قضائي بات.

٥-ان فضح تهم الفساد اعلاميا يؤدي الى فقدان الثقة بالوظيفة العامة والموظف العام، كما يؤدي من جانب آخر الى الإخلال بالوظيفة العامة نفسها ويترك اثراً سيئاً على تصرفات عموم الموظفين العموميين، خصوصا في اعلى السلم الاداري، ويخلق ما اسميه بفساد (الخوف من اتخاذ القرار) وهو فساد لا يقل خطورة عن الفساد المعروف، وهذا ما حصل في الاعوام الثلاث الماضية، في العراق، في حين ان العراق اليوم بأمس الحاجة الى اعادة بناء الثقة بالموظف العام وعند الموظف العام.

٦-اما النقطة الفاصلة -عندي كقاضي- فان اعلان تهم الفساد من قبل هيئة النزاهة مخالف لنصوص قانون صريحة، اذ ان المادة (٥٧) من قانون اصول المحاكمات الجزائية تمنع الاطلاع على اوراق الدعوى والمعلومات فيها من قبل من هم ليسوا اطرافاً في القضية كالمتهم والمشتكي والادعاء العام، واكد ذلك الحاكم قانون مكافأة المخبرين بنص صريح جعل (التحقيق في قضايا الفساد سريا) ولا ينتظر من هيئة النزاهة- تحت أي مبرر- مخالفة نصوص قانونية صريحة).

لكل ذلك واسباب اخرى نرى ان الاعلان عن تهم الفساد وترويجها اعلاميا يضر بجهود مكافحة الفساد باكثر مما قد ينفع في مكافحته، ولكننا لا نعارض من يجد وجوب الاعلان عن تهم الفساد بعد صدور حكم بات من القضاء بشأنها.

وعلى العموم نحن نتبنى القول بتراجع الفساد في العراق، فقضايا الفساد اليوم لا تشبه مطلقا ما كان لدينا في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ واسباب تراجع الفساد في العراق كثيرة اهمها تحسن الوضع الامني بما ادى الى تقوية قبضة الدولة على مؤسساتها وتقوية سلطة القانون، وزيادة الوعي بالظاهرة، وتطور رقابة المؤسسات على انفاق الموظفين، وتطور عمل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين وزيادة رواتب الموظفين، والدور البارز للاعلام المنصف الحر في التاشير الى الظواهر والضغط لايجاد حلول ناجعة لها.

أكثر من الف امر قبض غير منفذ

×هل من متابعة لشخصيات متهمة بالفساد بل البعض منهم ادين من القضاء العراق ولكنهم هربوا خارج البلاد، فهل صدرت اوامر القاء القبض بحقهم، وهل اكتملت ملفات استردادهم من قبل الانتربول ومن هي الاسماء المرشحة للاسترداد؟

-لدينا اكثر من الف امر قبض غير منفذ، كثير منها على موظفين دون مستوى مدير عام، واكثر من خمسين امر قبض على مستوى مدير عام فأعلى، اما عمن صدر امر قبض بحقه وهو في الخارج فان هناك الكثير من طلبات استرداد المتهمين في الخارج عن طريق الانتربول الدولي، الا ان اغلبها لم ينتج شيئاً، وسبب ذلك لا يعود لتقصير من هيئة النزاهة او المؤسسات العراقية، لان العراق ينتهي دوره بطلب استرداد المتهم، ويبقى على الجهات الاجنبية، التي يتواجد فيها المتهم الهارب القاء القبض عليه واعادته للعراق، الا ان ذلك لم يحصل غالبا لعدم تعاون الدول في هذا الميدان، ولا يد للعراق في ذلك، الا ان الكثير من المتهمين الكبار الذين طلب العراق استردادهم شملوا بقانون العفو واشعرت الجهات المعنية بكف التحري عنهم وانتهى الامر.

حجز الاموال المنقولة وغير المنقولة للقاضي راضي الراضي

×رئيس الهيئة السابق راضي الراضي هل من ملفات تدينه بالفساد، نتمنى ذكرها؟

-هناك دعوى ضد فضيلة القا

ضي راضي الراضي المحترم حول اخذه مستندات تحقيقية رسمية وتسليمها الى دول اجنبية وهي قيد التحقيق وصدر فيها امر بالقاء القبض عليه من محكمة التحقيق المركزية وحجزت امواله المنقولة وغير المنقولة وما زالت الدعوى قيد التحقيق، وهناك لجنة تحقيقية في هيئة النزاهة واخرى في الامانة العامة لمجلس الوزراء للتحقيق في قضايا اخرى منسوبة اليه ما زالت قيد التحقيق تتعلق بالكثير من الامور المالية والادارية خلال توليه رئاسة الهيئة ولم تكتمل اجراءات تلك اللجان حتى الان.

×حمل المتهمين لجنسيات اخرى ما مدى تأثيرها على عملكم، وما السبيل الحقيقي لتجاوزها ومحاسبتهم تحت مظلة القضاء العراقي؟

-ان المشكلة الوحيدة في حمل المتهم بالفساد جنسية اخرى هي احتمال هربه الى البلد الاجنبي الذي يحمل جنسيته، ويكون قانون ذلك البلد يمنع تسليم المواطنين الى بلدان اخرى، ولو كانوا متهمين بجرائم، الا ان ذلك اصبح اخف اثرا بعد انضمام العراق الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، اذ يمكن الركون اليها لطلب استعادة المتهمين ولو كانوا يحملون جنسيات الدولة التي يطلب استردادهم منها، دون ان يكون لها (أي للدولة المطلوب الاسترداد منها) رفض تسليمهم على اساس انهم مواطنوها).

محاولات لجعل الهيئة ممرا لتصفية الخصومات

×ما ابرز الضغوطات التي تواجهكم وتجدونها عائقا امام حل الكثير من الملفات؟

-أهم الضغوطات:

١-محاولات السياسيين التدخل لمصلحة بعض المتهمين بقضايا فساد من اجل حمايتهم اما بالاستناد الى مصالح حزبية او طائفية او تجارية.

٢-محاولات بعض السياسيين الضغط لتحقيق مصالح انتخابية لانفسهم عن طريق الهيئة.

٣-ضغط بعض اصحاب القرار والنفوذ لاستهداف خصومهم السياسيين لتسقيطهم والتشهير بهم تحت حجج استهداف الفساد ومكافحته.

٤-محاولات البعض تصفية خصوماته الشخصية عن طريق الهيئة.

٥-عدم ايمان البعض من القيادات واصحاب النفوذ السياسي بآليات مكافحة الفساد وجهل بعضهم بها، والانسان عدو ما يجهل.

لم ولن نغفل عن أي تهمة فساد

×الجميع يدرك خطورة عملكم، لكن هناك من يقول بان الهيئة اغلقت الكثير من القضايا التي تدين مسؤولين كبار في الدولة بسبب تهديدات وضغوطات.. ما رأيكم؟

-لم ولن نغفل عن أي تهمة فساد مهما علا منصب المتهم، بل اننا نسعى احيانا للايقاع بالكبار بطرقنا حينما يتهمون بالفساد، ولو وجدنا عليهم سبيل لما ترددنا ابدا، انما تسمعون ادعاءات واشاعات وهي كثيرة، ونحن نبحث عن الحقيقة القائمة على الادلة، ولا نعترف الا بالحقيقة حينما يسندها الدليل، وهناك فرق كبير بين الاشاعات والادعاءات وبين الحقائق، كما ان هناك فرقاً كبيراً بين الحقيقة وبين ما يقوم عليه دليل من الحقيقة، فقد يكون هناك الكثير من الفساد لكننا نعجز عن اثباته، لكننا لا يمكن ان نظلم الناس بناء على مجرد الادعاءات والاشاعات وانما يكون الرقم الاسود اكبر من الرقم الابيض في العالم.

وزراء ووكلاء ومدراء شملوا بالعفو

×ما عدد القضايا التي علقها قانون العفو العام ومن هم ابرز المشمولين في هذا الامر؟

-شمل العفو حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١: (٢٧٧٢) متهماً في قضية فساد بعضهم وزراء ووكلاء ومدراء عامون، وفي قضايا قد يصل فيها الفساد الى ملايين الدولارات.

لا توجد مؤسسة خالية من الفساد

×الا يوجد لديكم تشخيص لوزارة عراقية خالية من الفساد الاداري والمالي ومن هي ان وجدت؟

-لا اظن ان احدا قد يصدق من يدعي ان مؤسسة ما خالية من الفساد ليس في العراق بل في كل العالم، وعلى العموم لم تقم لا هيئة النزاهة ولا غيرها بقياس الفساد بجميع مؤسسات القطاع العام، انما هناك مشروع لمسح بيئة الوظيفة العاملة والفساد فيها بالتعاون بين الجهات العراقية ومنظمة الامم المتحدة، سينفذ هذا العام، وقد تظهر نتائجه في بداية العام المقبل، ومن المؤمل ان يشمل اربع وزارات فقط، الا ان هيئة النزاهة بدأت مشروعا لقياس الفساد في مؤسسات القطاع العام عن طريق الاستطلاعات منذ نيسان الماضي وهي مستمرة فيه، ونحن نثق بنتائج ذلك العمل، وقد اعلن عن نتائج ثلاثة استطلاعات وسيستمر الاعلان عن النتائج تباعا حال اكتمالها، وذلك هو الطريق الوحيد للاجابة عن سؤال اكثر الوزارات فساداً او اقلها فسادا، وقد تبنى المجلس المشترك لمكافحة الفساد وضع معايير لاختيار الدائرة الأكثر نزاهة بالاستناد الى معايير واسس علمية، وقد تكون نتيجة ذلك مفيدة في الاجابة على سؤال الوزارة او المؤسسة النزيهة.

×تشير الانباء عن وجود فساد مالي كبير في وزارتي الداخلية والدفاع، ما هي طبيعة ذلك الفساد، وهل من اجراءات سنشاهدها قريبا كما حدث في وزارة التجارة؟

-نحن ننفي الاخبار التي نسبت الى الهيئة بانها اصدرت تقريرا تضمن كون وزارتي الدفاع والداخلية هي اكثر الوزارات فسادا، فذلك استنتاج استنتجته احد الصحفيين على اسس غير علمية بل اسس مسيسة وغير محايدة، اراد منها تحقيق هدف ما، يعرفه الجميع، لكننا لا ننفي وجود الفساد لا في هاتين الوزارتين، ولا في غيرهما من الوزارات ونحن نتبنى ملاحقة الفساد في عموم مفاصل القطاع العام على اساس الدليل لا على اساس تصديق المخبر بما يدعيه دون تمحيص وتدقيق.

يجب الغاء المادة ١٣٦/ب

×ما مدى تعاونكم مع لجنة النزاهة في البرلمان وما طبيعة ذلك التعاون؟

-ان التعاون مع لجنة النزاهة تعاون كبير، والتنسيق معها في افضل مستوياته على جميع الصعد، فالكثير من اخبارات الفساد تحال الينا عن طريق اللجنة الموقرة، ونحن معنيون بتوفير المعلومات التي تثبت لدينا عن تهم الفساد الى لجنة النزاهة واللجان البرلمانية الاخرى، واعضاء مجلس النواب طبقا لاحكام القانون وفي الحدود التي يسمح بها، واهم ما وفرته لجنة النزاهة للهيئة هو دعمها الحقيقي للهيئة ومتابعتها لاعمالها واسنادها والحرص على حماية اعمالها التحقيقية من التدخل، كما عملت اللجنة بمستوى عال من المهنية في موضوع امرار القوانين الضرورية لمشروع مكافحة الفساد في العراق كمشاريع قوانين الجهات الثلاثة ومشروع قانون الغاء المادة (١٣٦/ب) من قانون اصول المحاكمات الجزائية التي تمنع احالة الموظف المتهم إلى محكمة الموضوع الا بإذن وزيره.

×دوركم في كشف ملفات وزارة التجارة؟

-ان من واجبنا توفير المعلومات للجنة النزاهة وغيرها من اللجان البرلمانية لممارسة دورها الرقابي، وقد قمنا بهذا الواجب وفق الاصول بمقدار ما تسمح به القوانين النافذة.

> لدينا اكثر من خمسين امر قبض على مستوى مدير عام فأعلى، اما عمن صدر امر قبض بحقه وهو بالخارج فان الكثير من طلبات استرداد المتهمين في الخارج شيئ.

التحقيق في تسعة آلاف تهمة

×ما هو العدد الحقيقي لملفات الفساد المتوفرة لدى النزاهة وما عدد القضايا التي نفذت ؟

×مراجعة التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ يجيب عن هذا السؤال فيما يتعلق بذلك العام، اما عن عام ٢٠٠٩ فان هيئة النزاهة تمكنت من احالة ٢٣٢ دعوى فساد الى محاكم الموضوع لغاية ٢٠٠٩/٥/٣١، وهي تحقق في اكثر من تسعة آلاف تهمة فساد، ولديها اكثر من الف امر قبض غير منفذ، وقد نفذت في الشهرين الماضيين فقط اكثر من مئتي امر قبض.

ملفات كثيرة في اعمال امانة بغداد

×المواطن وبغياب الخدمات البسيطة عنه يتهم وزارة البلديات وبالاخص امانة بغداد بالاخفاق في عملها، هل من قضايا عليها لم تعلنوا عنها؟

-هناك الكثير من المفات وادعاءات الفساد في الكثير من اعمال امانة بغداد ووزارة البلديات والاشغال العامة ولكنها لا تزال مجرد ادعاءات قيد التحقيق والتحري، ولا نؤكد وجود فساد في اي من تلك الملفات حتى يثبت بشكل قاطع بقرار قضائي بات.

القضاء العراقي عادل ومستقل

×هل وجدتم القضاء العراقي مجاملا في بعض القضايا من خلال تعاملكم معه؟

-القضاء العراقي قضاء عادل ومستقل وكفوء، ولا اظنه يجامل في اية قضية ولي ثقة كاملة بالقضاء وفي قيادته في مجلس القضاء الاعلى، رغم انني لا انفي تعرض بعض القضاة لمحاولات التدخل والضغط من بعض الجهات النافذة، الا اني اشك بان هؤلاء القضاء قادرون على مواجهة تلك الضغوط ومنع اخلالها بحيادهم وانصافهم وعدالتهم.

ليس لدينا رقم محدد

×لديكم في الهيئة الرقم الاجمالي للمبالغ المسروقة من المال العام طوال السنوات التي تلت التغيير، ما هو الرقم اذا كان معروفا لديكم؟

-ليس لدينا رقم محدد، ولا نملك أي وسائل لقياس او عد ذلك، ويكذب على الناس من يدعي رقما اجماليا، لاني لا اعتقد بوجود وسيلة من الممكن الاعتماد عليها في قياس ذلك، وارجو ان تسألوا من يدعي رقما لما سرق او اختلس من اموال العراق ان يعطينا الاسس التي اعتمدها في ذلك لنتحقق من سلامة ذلك، فكل من تحدث عن رقم ما انما تحدث بلا اسس علمية واظنه اما جاء بها بناء على معايير شخصية، لا يسندها علم ولا منطق، واما اقامها على مواقف سياسية او اجندات لا علاقة لها بالعلم ولا المهنية ولا الحياد او الموضوعية.

الكثير من الاحزاب ابتلعت القصور والاموال

×قصور الشعب كما كان يسميها الطاغية تحولت الى قصور للنخب السياسية الجديدة، ما دوركم في معالجة هذا الملف لا سيما وانها تعد من املاك الدولة؟

-ان وضع بعض الاحزاب والنخب السياسية يدها على بعض القصور وبيوت ازلام النظام السابق وعقارات الدولة يستند اغلبه الى تخصيصها اليهم من الجهات الحكومية المختصة وفقا لصلاحياتها القانونية، وبعضها من زمن سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة أي بتخصيص من الحاكم المدني حينذاك، الا اننا نعتقد ان ذلك سببه هو الخلط بين الدولة والحزب، الذي تسرب الى هذه الحقبة من سياسات حزب البعث المنحل الذي ابتلع الدولة واموالها وعقاراتها وفي الحقيقة ان الكثير من الاحزاب السياسية لا تحاول ابتلاع عقارات الدولة فحسب بل انها تسعى الى ابتلاع الاموال والوظائف والمناصب، ونعتقد ان الامر يحتاج الى قوانين تفرز بشكل قاطع وجلي بين سلطة الاحزاب والنفوذ السياسي وبين اموال الدولة وعقارتها والوظائف العامة والمناصب، فيجب ان يتساوى جميع العراقيين في حق تولي الوظيفة العامة من خلال التنافس القائم على اساس الكفاءة والخبرة وليس على اساس ترشيح الاحزاب والكتل السياسية والمحاصصة التي تختفي في الحقيقة خلفها المصالح الحزبية ولا علاقة لها بالطائفية ولا المذهب، فبعضهم يدعي ان منصبا ما يجب ان يكون شيعيا او سنيا او كرديا او غيره، لكنه في الحقيقة يخفي بانه من حصة حزب ما ولا علاقة للشيعة ولا السنة ولا الاكراد به.

٣١٧ شهادة مزورة

×كم عدد الشهادات المزورة التي قدمت من قبل مرشحي مجالس المحافظات وهل اتخذت اجراءات قانونية بحقهم؟

-اكثر من (٣١٧) شهادة مزورة اكتشفتها لجان هيئة النزاهة في الشهادات التي قدمها مرشحو مجالس المحافظات وقد حركت بحقهم جميعا دعاوى جزائية وصدرت بحق معظمهم اوامر قبض، ونفذ الكثير منها، وحكم بعضهم وما زالت قضايا اخرين قيد الانجاز، وتنوي هيئة النزاهة اتخاذ اجراءات مشابهة في انتخابات مجلس النواب بداية عام ٢٠١٠.

محافظ مزور

×تتناقل بعض وسائل الاعلام اخبارا مفادها ان بعض الوزراء والبرلمانيين لديهم شهادات ايضا مزورة لكن الهيئة احجمت عن ذكر تلك الاسماء لاسباب عديدة، ما تلك الاسباب برأيكم؟

-لدينا الكثير من الادعاءات بتزوير شهادات بعض كبار موظفي الدولة والنواب، اجرينا تحقيقات في معظمها ولم يثبت سوى تزوير الشهادة التي قدمها احد المحافظين فقط وقد شمل بالعفو، ولم يثبت لدينا تزوير شهادة موظف اعلى من ذلك حتى الان، الا اننا لم نكمل تدقيق جميع الادعاءات بالتزوير، وليس هناك امكانية للاحجام عن التدقيق في اية اخبار عن تزوير شهادة ما، ومن يعرف اليات العمل في هيئة النزاهة التي وضعناها بعد تولينا رئاسة الهيئة يعرف ان التحقيق في اخبار بالتزوير او بالفساد امر صعب جدا، وخطير جدا لا يستطيع احد ان يتورط فيه، ومع ذلك فانني اطمئن الجميع بان مزورا واحد لن يفلت من كشف امره مهما علا منصبه اذا لم يكن اليوم ففي المستقبل القريب، وقد القت هيئة النزاهة مؤخرا القبض على شبكة كبرى للتزوير ضبط لدى احدهم (٢٤) ختماً مزوراً، والتوقعات الاولية ان يصل عدد المتهمين في هذه الدعوى الى اكثر من خمسة الاف متهم.

لم اعين أحدا من اقاربي

×نقرأ بوسائل الاعلام احيانا اتهامات ضدكم سيادة القاضي، تتعلق باستغلالكم موقعكم بتعيين اقاربكم، وفي عقد صفقات مع رئيس لجنة النزاهة في البرلمان باسدال الستار عن بعض الملفات وغلقها تماما حسب قول تلك المصادر، ما مدى صحتها؟

-كنت اتمنى ان لا اجيب على اسئلة تتضمن تهما شخصية، ومع ذلك فانني ادعي باني لم اعين شخصا واحداً في الهيئة، منذ ان توليت رئاستها وحينما كنت نائبا فيها- من اقاربي مطلقا، نعم لدي اقارب في الهيئة عددهم تسعة لكنني لم اعين ايا منهم مطلقا، بل عينهم جميعا القاضي راضي الراضي وهم لا يشغلون الا وظائف بسيطة اغلبهم من الحمايات، الا ان بعضهم حاول ايهام الناس بأن من يحمل لقب (العكيلي) هو من اقاربي وانني من عينته وذلك لم يكن صحيحا، لقد تبنيت منذ تكليفي برئاسة الهيئة ان لا يعين احد في الهيئة على الملاك الدائم الا عن طريق الاعلان والامتحانات بعد ان كانت طريقة التعيين بطريق التزكية من الاحزاب والشخصيات النافذة، وعلى ان يتنافس ابناء كل محافظة على الوظائف المتاحة فيها، وان يمنع تعيين أي شخص له قريب حتى الدرجة الرابعة، وقد افلت منا في العام الماضي سبعة موظفين عينوا رغم ان لهم اقارب في الهيئة وقد فتحنا تحقيقا ضدهم بالموضوع، لاننا اشترطنا في التعيين ان لا يكون للمعين قريب حتى الدرجة الرابعة في الهيئة، وقد اخذنا منهم تعهد على ذلك، اما عن الادعاء بعقد صفقات مع رئيس لجنة النزاهة في اسدال الستار عن بعض الملفات، فانه افتراء لا يستحق ان اجيب عنه، ومن يعرف اليات العمل الحالية في الهيئة يعرف ان ذلك لا يمكن ان يقع مطلقا.

لم نبلغ حد الرضا في عملنا

×هل تشعرون بالرضا التام في اداء مهامكم ام ان هناك سلبيات فرضتها ضغوط او تهديدات معينة؟

-انا شخصيا وبعض الموظفين المخلصين في الهيئة نبذل قصارى جهدنا ليس في مكافحة الفساد فحسب، بل في بناء هيئة رصينة مهنية محايدة غير مسيسة لكن هل وصلنا الى ما نرضا عنه؟ لا ندعي ذلك ونعتقد اننا نحتاج الى بعض الوقت لبناء هيئة نزاهة بالشكل الذي نصبو اليه، ونحتاج الى وقت اطول للوصول الى الحد من ظاهرة الفساد بشكل مقبول مع جهد كبير ومشاركة من الجميع طبعا، لكننا ندعي باننا حققنا بعض التقدم في بناء الهيئة من الداخل على اسس صحيحة من جهة، وفي مكافحة الفساد من جهة اخرى بالتعاون مع الجهات المعنية، في مقدمتها القضاء وديوان الرقابة المالية والامانة العامة لمجلس الوزراء والمفتشين العموميين، لكننا ايضا لم نبلغ حد الرضا عن ذلك فما زال امامنا جميعا طريق وعر وطويل.

العكيلي في ورشة نحاور التي اقامتها مؤسسة المدى الاسبوع الماضي